عقد اتفاق - المشتري

**إنه في يوم الموافق / /2024 - تم الاتفاق بين كل من :**

**1** : السادة شركة بيكست لإدارة المشاريع (طرف أول - الوسيط)

**2** : السادة / السيد المشتري (طرف ثاني)

**لما كانت شركة بيكست لإدارة المشاريع الطرف الأول يمتلك ويدير الموقع الإلكتروني (Bexit.co) على شبكة الانترنت والمخصص لعرض وتسويق وبيع وشراء الشركات التجارية أو جزء منها والمشاريع بأنواعها ، وكان الطرف الثاني يرغب في شراء (شركة - حصة في الشركة – مشروع) عن طريق الموقع الالكتروني وذلك حسب الشروط والاحكام المحددة في هذا العقد وشروط الاستخدام وسياسة الخصوصية المبينين بالموقع ، وحيث تلاقت إرادة الطرفين لتوقيع هذا العقد بعد أن أقر كل طرف بأهليته القانونية اللازمة للتعاقد ، لذا تم الاتفاق على ما يلي :**

أولاً :

**يقر ويوافق الطرف الثاني على قبوله كافة شروط وأحكام هذا العقد وشروط الاستخدام وسياسية الخصوصية المبينين بالموقع ويقر انه اطلع عليها إطلاعاً نافياً للجهالة ويقر ويتعهد بعدم مخالفتها وتطبيق ما جاء فيها من التزامات .**

ثانياً :

**يقر الطرف الثاني برغبته في شراء (شركة - حصة في الشركة – مشروع) .....، المعروضة للبيع من خلال الموقع الإلكتروني بقيمة ..... د.ك (..... دينار كويتي).**

**ويقر ويتعهد الطرف الثاني بأن قيمة البيع تسدد من قبله ويقوم بسداد المبلغ للبائع عند إنتهاء كافة الإجراءات وإنتقال الملكية للطرف الثاني وفي حال مخالفته لذلك يلتزم بسداد قيمة الشرط الجزائي المتفق عليه لما أصاب الطرف الأول من ضرر، مع أحقية البائع بالرجوع على الطرف الثاني بأي تعويض يراه مناسباً.**

ثالثاً :

**يقر الطرف الثاني ويتعهد بعدم السعي في شراء (الشركة / الحصة / المشروع) من خلال موقع أو تطبيق إلكتروني منافس للطرف الأول أو يقدم ذات الخدمة أو أي من الخدمات المبينه بالموقع، وكذلك يقر ويتعهد بعدم السعي في شراء الشركة / الحصة / المشروع بالطرق التقليدية سواء بنفسه أو عن طريق وسيط أو سمسار أو أي من وسائل التواصل الحديثة.**

**يلتزم الطرف الثاني بعدم التراخى او المماطلة بإنهاء إجراءات إتمام الصفقة, ويقر ويتعهد بإنهاء الإجراءات اللازمة خلال مدة إسبوعين من تاريخ الموافقة على هذا العقد, وفي حال عدم كفاية المدة سالفة الذكر، يجب على الطرف الثاني إخطار الطرف الأول كتابة بطلب تمديد المدة لحين الإنتهاء من الإجراءات اللازمة, ويكون ذلك مشروط بموافقة الطرف الأول على التمديد من عدمه وبما لا يشكل تأخير يهدد العلاقة التعاقدية ويضر بمصالح الطرف الأول.**

**في حال تبين للطرف الأول ، تعمد الطرف الثاني التأخير والتراخى أو وقف أو منع أو قيامه بأي إجراء يهدد العلاقة التعاقدية ويضر بمصالح الطرف الأول, فإن هذا العقد يعتبر مفسوخاً دون الحاجة الى تنبيه او اخطار او اجراء قضائي ويحق للطرف الأول المطالبة بالشرط الجزائي المنصوص عليه في هذا العقد.**

رابعاً :

**يستحق الطرف الأول نسبة قدرها .... % من القيمة المحددة في البند الثاني أو من أي قيمة معدلة في حال موافقة الطرف الأول على التعديل وتسدد هذه النسبة للطرف الأول عند إتمام الصفقة ما بين البائع والمشتري.**

خامساً :

**في حالة اخلال الطرف الثاني بأي من التزاماته التعاقدية أو مخالفة أي من شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية المبينين بالموقع الالكتروني ، يلتزم ويقر ويتعهد الطرف الثاني بان يؤدي للطرف الأول نسبته المستحقة كشرط جزائي تعويضاً عن الإخلال منه وذلك دون أي إعتراض أو احتجاج بأي شكل.**

سادساً :

**يقـر الطـرف الثـاني بأنـه يتحمـل وحـده مسـئولية الفحـص النـافي للجهالـة قبـل الشـراء او المشـاركة او الاسـتثمار او الـدخول فـي أي صـفقة او علاقـة تجاريـة وان الطـرف الأول غيـر مسـئول، ولا يمكـن مسـألته عـن أي خـلاف أو خطـأ أو إخـلال بـأي مـن التزامـات الأطـراف الأخـرى - (البـائع او المشـتري او غيرهمـا) - التـي تقـع وتحـدث أثنـاء تنفيـذ عمليـات البيـع ونقـل الملكيـة وإنهـاء الإجـراءات كافـة، وأن للطـرف الثـاني إتخـاذ مـا يـراه قبـل الأطـراف الأخـرى - (البـائع او المشـتري او غيرهمـا) – دون أي التـزام علـى الطـرف الاول، ولا يحـق للطـرف الثـاني الامتنـاع عـن الوفـاء بحقـوق الطـرف الأول لأي سبب من الاسباب.**

سابعاً :

**أي نـزاع ينشـأ عـن هـذا العقـد أو بموجـب تنفيـذه أو تفسـيره وفيمـا يخـص أيـاً مـن شـروط الاسـتخدام وسياسـة الخصوصـية المبينـين بـالموقع تخـتص بنظـره المحـاكم الكويتيـة ويكـون القـانون الكـويتي واجب التطبيق.**

ثامناً :

**حـرر هـذا العقـد مـن نسـختين إلكتـرونيتين أصـليتين طبقـاً لنصـوص قـانون المعـاملات الالكترونيـة 2014/20، تـم إرسـال نسـخة إلكترونيـة للطـرف الثـاني علـى البريـد الالكترونـي المبـين بصـدر هـذا العقـد، وخزنـت نسـخة لـدى الطـرف الأول فـي خوادمـه للعمـل بمقتضـاها، ويقـر الطـرف الثـاني بأنـه قـد اسـتلم النسـخة الأصـلية الخاصـة بـه وأنـه بمجـرد إنشـاءه لحسـاب الكترونـي فـي موقـع الطـرف الأول يكون قد قبل واعتمد هذا العقد ويكون قبوله واعتماده بمثابة التوقيع الفعلي الملزم للطرف الثاني.**

الطرف الأول الطرف الثاني